

كيف يحارب الفساد؟

بيان اليوم المغربية

2006-11-28

تم في 11-25 بالقاهرة تقديم التجربة المغربية في مجال مكافحة الفساد ودور المجتمع المدني والإعلام في الوقاية منه، أمام الندوة القانونية الوزارية العربية حول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي انطلقت أشغالها صباح اليوم بمقر جامعة الدول العربية. وقدم عبد المجيد غميحة، مدير الدراسات والتعاون والتحديث بوزارة العدل، خلال هذا اللقاء، الذي شارك فيه عدد من وزراء العدل العرب وممثلين عنهم وخبراء في مكافحة الفساد والجريمة من العالم العربي ومنظمة الأمم المتحدة والجامعة العربية ومجلس وزراء الداخلية العرب، مداخلة حول جهود المملكة المغربية في محاربة الفساد الإداري والمالي، تطرق فيها إلى التطور التاريخي للمقتضيات القانونية المرتبطة بمكافحة الفساد، مروراً بإنشاء المحكمة الخاصة للعدل التي تم إلغاؤها مؤخراً وأسندت اختصاصاتها إلى القضاء العادي. وأبرز غميحة مختلف أصناف الأفعال المرتبطة بالفساد والتي يجرمها القانون المغربي، كالرشوة واستغلال النفوذ والاختلاس، وتبيد واختلاس الأموال، مشيراً إلى التعديل الذي أدخل على مقتضيات القانون الجنائي، والمتمثل في تمتيع الراشي بعذر معف من العقاب إذا أبلغ السلطات القضائية قبل تقديم الرشوة المطلوبة. وذكر بانخراط المغرب في الجهود الدولية لمكافحة الفساد بتوقيعه على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وإعلان الحكومة المغربية عن الخطة الوطنية لمحاربة الفساد الإداري والمالي، وإعداد مشروع مرسوم يتعلق بإحداث الهيئة المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وتم في إطار هذه المقاربة الشاملة- يقول المتدخل - إقرار عدة آليات مثل قوانين التصريح بالامتلاكات، وقوانين الصفقات العمومية، والدور الرقابي للمجلس الأعلى للحسابات والمحاكم المالية، وكذا المفتشيات العامة لمختلف الوزارات، فضلاً عن الدور النشط لفعاليات المجتمع المدني بهذا الخصوص. من جهته، قدم عبد العزيز النويضي، أستاذ القانون العام والعلوم السياسية بجامعة محمد الخامس بالرباط وعضو المجلس الوطني للشفافية، مداخلة حول دور المجتمع المدني والإعلام في الوقاية من الفساد، مبرزاً الشروط التي يجب توفرها من أجل اضطلاع المجتمع المدني بدوره في هذا الصدد من تعددية سياسية وحرية، وعوامل ذاتية خاصة بالاستقلالية والديمقراطية الداخلية والاحترافية والشفافية. وبعد أن شدد على أهمية المجتمع المدني في الوقاية من الفساد ومحاربه، أبرز النويضي الشروط التي يجب توافرها ليضطلع الإعلام بدوره في الوقاية من الفساد، والتي تشمل فضلاً عن الشروط الموضوعية كالتعددية والحرية، شروطاً ذاتية كالاستقلالية والاحترافية والمهنية ومراعاة أخلاقيات المهنة، وتأهيل الإعلاميين للوصول إلى المعلومات، ووضع مواثيق شرف أو أخلاقيات... وأشار المتدخل إلى الدور الذي يقوم به الإعلام المغربي في هذا الصدد من خلال دور الصحافة الحزبية والمستقلة، والمتمثل في الإشارة إلى الظاهرة وتغطية التقارير البرلمانية عن الفساد، وتخصيص ملفات لقضايا الرشوة. وتهدف هذه الندوة الوزارية العربية حول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي تنظمها الأمانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب بتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومكتب الأمم المتحدة المعني بمحاربة المخدرات والجريمة، إلى التعريف باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي تم توقيعها في أكتوبر 2003 ودخلت حيز التنفيذ في دجنبر 2005، باعتبارها أول وثيقة قانونية دولية شاملة لمكافحة الفساد. كما تروم هذه الندوة بحث أفضل السبل لتطبيق أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على الأصعدة الوطنية، وتنفيذ ما نصت عليه من تدابير وإجراءات لتعزيز التعاون الدولي على الوقاية

من هذه الظاهرة ومكافحتها، والخروج باستراتيجية عربية شاملة لمواجهتها. وتتناول الندوة، التي استمرت أشغالها يومين، عددا من محاور التي تهم "استعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" و"المتطلبات التشريعية العربية لمكافحة الفساد" و"استعراض مظاهر الفساد وتدابير مكافحته في المنطقة" و"التعاون الإقليمي والدولي لمكافحة الفساد" و"دعم تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على الصعيد العربي". يذكر أن تنظيم هذه الندوة يأتي عشية انعقاد الدورة 35 للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العدل العرب والدورة 22 للمجلس من 27 إلى 30 نونبر الجاري واللتين سيحضرهما السيد محمد بوزوبع وزير العدل. يشار الى أن مجلسي وزراء العدل والداخلية العرب اعتمدا اتفاقية عربية لمكافحة الفساد، وتم في إطارهما إعداد مشروع قانون عربي استرشادي لمكافحة الفساد، ومشروع قانون عربي للتعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية. كما تم وضع خطة عربية نموذجية للتوعية من مخاطر الفساد أعدتها الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب. وكان المغرب من بين أولى الدول العربية التي وقعت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي وقعت عليها حتى الآن 16 دولة عربية، وصادقت عليها سبع دول فقط .